السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

17

الخميس ١٤ شباط ٢٠١٣ ـ الموافق ٤ ربيع الثاني ١٤٣٤ هـ ـ العدد ١٢٤٠٦

AS-SAFIR Arabic political daily – February 14, 2013 N° 12406

1

المفاوضات لإنهاء المرحلة الانتقالية في الصومال ـ التي استمرت ٢٢ عاماً ـ تصطدم بمعوقات ذاتية قد تجهض وصولها إلى نتيجة. والحلقة السابعة من الشريط المصور «نبض».

2

انطلق الحوار الوطني في البحرين مفخخاً، إذ تمتنع العائلة الحاكمة عن المشاركة فيه، كما لم تدع إليه منظمات المعارضة غير الرسمية. والنخلة العراقية، قتيلة الحروب والإهمال.

3

«العولمة اليوم» يوضح المفهوم والتغييرات الطارئة على النظام. وقصة فوتوغرافية قصيرة جداً عن أطفال في قرية بصعيد مصر، تتوسطهم فتاة وحيدة، حاضرة دوماً، ولكن في الهامش.

4

النضالات الاجتماعية في تونس: لعنة أم فرصة ثوريّة؟

غالباً ما تمّ التعاطي مع الثورة التونسية كما لو أنها حدث «صاف»، أو تطور «فريد»، حيث نجح «شعب تونسي» شبه أسطوري ومتجانس في التخلص من «ديكتاتوره». وتوحي الصورة المرسومة تلك أنه، بحركة أقرب إلى السحر، كان يكفي أن يصرخ الشعب «ارحل» في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ حتى يلوذ الديكتاتور بالهرب فوراً. هكذا تبدو أسباب وتداعيات الانتفاضة غامضة. وقد تمّ الاستغناء عن الوضوح التاريخي لمصلحة خطاب غير مسيَّس يقوم على فكرة نجاح حركة عفوية قام بها مدوّنون شباب، ونجحوا من خلالها بجرّ شعب بأكمله للانتفاض والتخلّص من ديكتاتور مكروه. في المقابل، ركّز غالبية الباحثين ووسائل الاعلام المتابعة للوضع السياسي العربي، في معظم الأحيان على الشرح الذي يوفره استمرار البنى التسلطية العربية، أو تطور الحركات الاسلامية. وهي بذلك تسبّبت بالتعمية على مختلف قوى التغيير التي ظهرت على امتداد العقدين الماضيين.

كثيرة كانت التحركات التي طبعت، من خلال نضالاتها الجماعية، الأحداث التاريخية التي أدّت إلى رحيل بن علي عن السلطة. تحرّكات قادتها المنظمات التقليدية، مثل الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)، و«الرابطة التونسية لحقوق الانسان»، ونقابة المحامين، و«اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل»، والجمعيات التي تُعنى بالهجرة...، فضلاً عن شبكات تنسيق، كتلك الخاصة بالمدوّنين (yizzi fok) في ٢٠٠٧، أو «حركة ١٨ أكتوبر». لقد انضمّت مطالب «ديموقراطية» إلى مطالب اجتماعية واقتصادية، وقد سمحت جميعها بانطلاق العملية الثورية.

غداة الرابع عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بتنا أمام «عقدة ذنب» معمَّمة للمحلّلين المهتمّين بالوضع التونسي، والذين يعترفون بأنهم لم يتوقعوا حصول هذه الثورة. ومن سخرية القدر أنه بعد وقت قصير، وبهدف تحليل تحوّلات المجال السياسي التونسي، استعاد المعلّقون والساسة نغمة السجال القديم بين الديموقراطيين والحداثيين. «عادت حليمة إلى عادتها القديمة»، وعاد التركيز من جديد على خطر عودة الديكتاتورية الدينية، وأُشيح النظر عن النضالات الاجتماعية المختلفة التي باتت في أحسن الأحوال مهمَّشة، هذا إذا لم يتمّ تجريمها ببساطة من قبل النخبة السياسية الحاكمة بمختلف اتجاهاتها.

عندما تصادر المعركة السياسية النضالات الاجتماعية

لقد أدّت المرحلة الأولى من العملية الثورية، غداة اعتصامَي القصبة (في العاصمة التونسية)، إلى خيار الجمعية التأسيسية. بذلك، وجّه المسار الانتخابي بشكل لافت العملية الثورية نحو حلّ سياسي. بكلام آخر، وحدها المطالب السياسية وجدت حلاً نسبيا، على حساب المطالب الاقتصادية والاجتماعية. النخب السياسية والاقتصادية، الجديدة منها والقديمة، تلك المشاركة في الحكومة أو المعارضة، وبعدما انخرطت في صراع شرس من أجل تسلّم السلطة، وضعت نفسها في تحالف موضوعي من أجل تحييد المسار الثوري، عبر محاولة قيادة النظام السياسي نفسه، ذاك الاقتصادي والاجتماعي الذي كان سائداً قبل رحيل بن علي. هذه المحاولة الهادفة إلى تحييد العملية الثورية، تمرّ بتمييز دقيق بين التحدّيات السياسية التي تُعتَبَر بأنها تحتل الأولوية، والنضالات الاجتماعية التي يتم التعامل معها وكأنها عائق أمام الوصول إلى «برّ الأمان». وهو شرخ أرسته النخب الحاكمة بذكاء، وأدخلته بشكل كبير إلى السجال السياسي المحلي من خلال التعبير السحري: «الانتقال الديموقراطي»، الذي يظهر أنه الوسيلة الفضلى للحفاظ على المصالح الاقتصادية للطبقات الاجتماعية المهيمنة.

تأخذ المواجهة بين الحيّز السياسي والنضالات الاجتماعية ــ الاقتصادية، أشكالاً متعدّدة في تونس. أولاً، تعظيم القضايا السياسية فيما يتعلق بالتحضير للانتخابات المقبلة، بهدف اجتذاب انتباه الناخبين، وإثارة اهتمامهم، وتبرير وجود هذه التنظيمات السياسية على اعتبار أنها الناظمة الوحيدة للوضع. انطلاقاً من ذلك، يتركّز النقاش الإعلامي والسياسي على أهمية إيجاد توافق حول الروزنامة الانتخابية بين الفاعلين السياسيين، وكل اعتبار آخر، أكان اقتصادياً أم اجتماعياً، يُعتبَر أنه على هامش ما يُصطلح على تسميته عادةً «القضايا الحقيقية» لاستقرار السياسي.

ثانياً، يتمّ تجريم حركات الاحتجاج الاجتماعية بشكل منهجي، أكانت مندرجة في إطار «الاتحاد العام التونسي للشغل» أم لا، وتُتَّهَم بـ «الهمجية» وبإثارة الخوف لدى المستثمرين المحليين والأجانب، وبعرقلة مسيرة البلد نحو الاستقرار السياسي والاقتصادي. الحجة الفولكلورية التي غالباً ما يتمّ تعبئتها هي: «نريد هدنةً، دعونا نعمل وكونوا صبورين وستحصلون على ما تريدونه». ثالثاً، البديل الاقتصادي الوحيد المطروح هو ذلك الذي ينص على تطبيق النموذج الاقتصادي نفسه، من خلال اختصار مساوئ النظام الاقتصادي حصراً بالنضال ضد الفساد، وإهمال الأعطاب البنيوية للاقتصاد التونسي ووضعها في مرتبة ثانوية. وأخيراً، هناك القمع البوليسي، وهو السلاح الفتّاك الذي استخدمه بن علي، والذي تعود الحكومات المتعاقبة للمرحلة الانتقالية إلى استخدامه من جديد.

السؤال المطروح هو التالي: هل ستقدر المكوّنات القديمة والجديدة للنظام على اختزال العمليات الجارية بمجرّد لعبة ديموقراطية ليبرالية، مع الحفاظ الرمزي على الانتخابات الحرّة من أجل السماح بالتناوب على السلطة؟ إنّ النضالات الاجتماعية المستمرة بوتيرة متصاعدة تنبئ بأن مكوّنات العملية الثورية لا تزال موحّدة.

حركات الاحتجاج الاجتماعيّة والحكّام

إذا كانت البدائل الوحيدة المطروحة محصورة بالسياحة المكثّفة، وبالمؤسسات التي تلزم الأعمال بالوكالة عن سواها، وبالزراعة المكثفة نوعاً ما، وبتطوير البنى التحتية (طريق سريع هنا ومستشفيات هناك)، فمن الطبيعي أن تنفجر الحركات الاجتماعية المطلبية، سواء تلك المؤطّرة في «الاتحاد العام التونسي للشغل» أو الاخرى الموجودة خارج الأطر النقابية. لا يمرّ أسبوع واحد من دون أن نسمع عن إضرابات عامّة لمدن بأكملها، مثل «الكاف» و«سليانة» و«بن قردان» و«سيدي بوزيد» (وهو ما يشكّل بحدّ ذاته ظاهرة رائعة)، وعن حواجز لقطع الطرقات، وعن إضرابات قطاعية (التعليم والنقل والفوسفات...). والحركات الاحتجاجية الأكثر تصميماً، هي خصوصاً تلك المرتبطة بقضايا البطالة وانعدام العدالة في التنمية بين المنطقة الساحلية وباقي أنحاء البلاد. تسلّط هذه التحركات الضوء على عاطلين شباب من عمق البلاد، ممّن يشيرون إلى خيبتهم إزاء عدم تحرُّك الحكومة فيما يتعلق بمسائل التوظيف والتخفيف من الفروقات المناطقية. تُترجَم هذه التحرّكات بتدمير المصانع وإقفال الطرقات والسكك الحديد بالحواجز، أو بمحاصرة المصانع ومنع الأجراء من الوصول إلى مقرّات وظائفهم. تتكرر هذه التحركات وتنتشر على نطاق أوسع بكثير من سجالات الاسلاميّين في مواجهة العلمانيّين، والتي تحظى بتغطية إعلامية أكبر على الصعيدين المحلي والدولي. يطالب الشباب العاطلون عن العمل بالوظائف، وبتنفيذ مشاريع تنموية حقيقية في المناطق. إنّ هذه التحركات ذات الطابع المطلبي، الاجتماعي ــ الاقتصادي، وإن كانت قادرة على نيل الدعم الانتقائي للمناضلين المنخرطين في تنظيمات سياسية، فإنّ مطالبها يُنظَر إليها غالباً كأنها هيجان يمكن بالطبع توظيفه في المعركة السياسية، لكنه يبقى هامشياً بالمقارنة مع المسألة الشهيرة لـ«الانتقال الديموقرطي».

إلا ان هذه التحركات تشكّل مختبراً فريداً لاستكشاف سبل تجديد الممارسة السياسية، وهو مطلب شديد الأهمية بالنسبة للانتفاضات الشعبية.

من خلال الضغط المتواصل الممارَس على السياسيين، لا يمرّ أسبوع لا يُدعى فيه وزير إلى تقديم جردة وتفسير للسياسات التي يعتمدها. من خلال القدرة شبه العفوية التي تملكها هذه التحركات في مفصلة القضايا ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتلك المتصلة بمسائل الهوية، تقدّم هذه التحركات فرصة استثنائية لبناء مجتمع بديل. عندما يربط الشباب العاطلون عن العمل في سليانة أو مَكْثَر، الحق الفردي بالعمل، مع إشكاليات التنمية المناطقية وتشويه السلطة المركزية لسمعة هذه المناطق، وعندما يربط هؤلاء الشباب ظاهرة البطالة بمسألة إعادة التقسيم الإداري، وجعل آلية اتخاذ القرار السياسي لامركزية، فإنهم يقدمون بذلك تجسيداً واضحاً لتشابك القضايا الاقتصادية والسياسية وتلك المتعلقة بالانتماء والهوية. ومثلما يقول أحد هؤلاء الشباب: «من الواضح أنّ المعركة السياسية تهدف إلى إعادة تقسيم قالب الحلوى، وهي لا تهمّنا. نحن نريد عملاً، نريد الخروج من البؤس والاحتقار الذي تعاملنا به السلطة المركزية منذ الاستقلال، ونحن غير مستعدّين لأن ندعهم يُسكتوننا طالما أنّ مطالبنا لم تتحقّق بعد».

في المقابل، فإنّ جولة سريعة على اللجان الجديدة الصاعدة، والمرتبطة بهذه الحركات الاجتماعية، مثل «ميثاق ٢٠ مارس»، وحركة «الجيل الجديد» أو «منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية»، تشهد على بروز نظرة جديدة للحيّز السياسي، تشكّل على الصعيدين التنظيمي والفكري قطيعة مع المنظمات السياسية التقليدية. وهي تحدّد لنفسها هدفاً مركزياً يتمثل بضرب أسس هذا الفصل المعتاد بين مسائل التغيير الديموقراطي والنضالات الاجتماعية، كما تشكل قطيعة نهائية مع نمط التنظيم الهرمي. هكذا، فإنّ التحركات الهادفة إلى دعم العاطلين عن العمل انضمّت إلى حركة الدفاع عن مصابي الثورة، كما أن حركة الدفاع عن الحريات الفردية رُبطت بشكل وثيق بمطالب تحقيق العدالة الاجتماعية، ورُبطت التعبئة من أجل حقوق المهاجرين مع الانتقادات الموجّهة لاتفاقيات الشراكة الأورو ــ متوسطية. وقد تُرجم هذا الترابط بين مختلف مستويات وأشكال النضالات بشكل رائع من خلال شعار «أهلُ غزّة/الرَدَيِّف، أهلُ العزّة» الذي رُدّد في منطقة الردّيف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

تحمل مجموعة هذه النضالات والتحركات الجماعية بذور نمط جديد من التعبئة الاجتماعية ـ السياسية، حيث تظهر الرسالة بوضوح: رفض النمط النيوليبرالي وشركائه المحليين والأجانب.

تشكل هذه النضالات والتحركات لعنةً بالنسبة للنخب السياسية التي تتصارع من أجل السلطة، بينما تشكّل في المقابل فرصة حقيقية لصالح العملية الثورية. غير أنّ التحدّي الذي يبقى مطروحاً هو: هل هذا المسار الثوري الذي يطرح علاقات جدليّة ومعقّدة بين الحيّزين الاقتصادي والسياسي، وبين القيادة والعفوية، بين العمل الجماعي الكلاسيكي المنظّم وذلك الصاعد حديثاً، بين النضالات الطبقية والحقوق الفردية... هل سيتمكن هذا المسار من تجنُّب تجزئة النضالات، ومقاومة آلة المصادرة السياسية، وحشد حركة واسعة قادرة على توجيه طاقة الجماهير، واقتراح مجتمع بديل حقيقي؟

من موجة التظاهرات التي تجتاح تونس (رويترز)

ـ صفحة Groupe Manifeste 20 Mars على فايسبوك
https://www.facebook.com/pages/Groupe-Manifeste-20-Mars/195947197114804?fref=ts

ـ صفحة «حركة جيل جديد» على فايسبوك
https://www.facebook.com/mouvement.nouvelle.generation

ـ موقع «المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية»
http://www.ftdes.net

كتب هذا النص قبل اغتيال شكري بلعيد. واخترت عدم تعديله، مع تسجيل ان هذا الاغتيال يهدف قبل كل شيء الى قتل السيرورة الثورية. لقد برهنت الثورة عن حيويتها بفضل ردة فعل الشعب التونسي (رافق التشييع يوم الثامن من شباط/فبراير ٢٠١٣ عدد هائل من التوانسة). انها انتفاضة عامة ضد هذا الاغتيال السياسي: الثورة لم تمت ولن تسمح باغتيالها. أهدي هذا النص الى شكري بلعيد، شهيد اليسار التونسي والعربي.

مقابلة خاصة مع شكري بلعيد أجريت معه غداة انتصار الثورة التونسية vimeo.com/59185849

هالة يوسفي

باحثة وأستاذة الاقتصاد في جامعة دوفين ــ باريس العاشرة

أمتحرّرة وجارية فيّ آن؟

قبل القصة، هاكم الخلاصة: يقول الخطاب النسوي ان عمل المرأة يجعلها موضوعياً متساوية في الحقوق مع الرجال، بما في ذلك حقها في جسدها. حريتها في التصرف به. ولكن ذلك لا يستقيم إذا ما قبل بمسلك يعتبر أن حريتها الجنسية تسمى اغتصابا حينما ينكشف أمر ممارستها لها. هذا «التباس» تأسيسي يضر باستقامة النضال النسوي التحرري، ويصب الماء في طاحونة من يعتدَون بأن «كيدهن عظيم»، ويتخذون ذلك ذريعة لكبح جماحهن وابقائهن تحت الوصاية والضبط باعتبارهن متلاعبات، يتوسلن محاولات منحرفة، أو متشاطرة، أو ابتزازية الخ... للوصول الى مبتغى غالباً ما هو «تقليدي»، كإجبار الشريك في الفعل الجنسي على الزواج، أو على دفع تعويض. وهن في هذا أسوأ من الجواري، حيث أولئك مغلوبات على أمرهن، ولم يخترن وضعية العبودية، بل طورت الذكيات من بينهن وسائل للالتفاف على شرطهن ذاك، بالكائد أو بـ«الشهرزاديات» أو بالثقافة التي كانت تجعل صاحباتها ذوات منزلة ولا يستغنى عنهن... وعلى كل حال، تلك المسلكيات الملتبسة ما زالت شائعة جداً، والغريب أن الحركات النسوية تحرج حيال تعريفها، بل تأخذها العزة بالإثم.

وأهمية تلك المسلكيات الملتبسة أنها، خصوصاً، علامة على عدم نضوج الوعي بمستلزمات التحرر، وعدم الانحياز إليه فعلاً. فلا يمكن نيل مميزات التحرر ومميزات التبعية في آن... لأن لهذه الاخيرة «مزايا» (أقلها التخلص من ضرورة توفير النساء لاستقلالهن المادي، وأن يكون الانفاق على عاتق الرجل)، كما أن للوضعية الاولى أعباء، (وهي غالبا تتمثل في تحمل النساء لضريبة العمل المنزلي الذي ما زال يقع على كاهلهن بأغلبيته، والعمل في الخارج في آن. يعني ممارسة وظيفتين مرهقتين). وبالمقابل تقع العديد من النساء، (خصوصاً إذا ما خرجن من الدروب الآمنة للمسلك الاجتماعي المتعارف عليه والمراقب جيداً)، ضحايا الاحتيال عليهن، أي التلاعب بعواطفهن واستغلال سذاجتهن أحيانا أو خوفهن، أو حتى ايهامهن بالاستعداد للاستجابة لطمعهن بمكاسب. وهذا يمكن إدانته حتى حقوقيا، وإن كانت القاعدة تقول ان القانون لا يحمي المغفلين. لكن ضبط توصيف الفعل جزء من المعركة، فلا يمكن تحقيق تحرر النساء من دون تسليحهن بتربية مغايرة لتلك التي تُلَقَّن لهن منذ الولادة، والقائمة على دفعهن الى «التحايل» للوصول الى مبتغاهن، أياً يكن.

أما مجاراة هذا «الالتباس» من قبل الحركات النسوية، فيجعلها متواطئة مع ما لا بد من تسميته بنقيض التحرر، ومع ما يكاد يكون بناء لوضعية كاذبة، أو مزورة. وهو يضعف صدقية تلك الحركات وتأثيرها. ويضعف القدرة على خوضها معارك ناجحة حين يكون هناك فعلاً اعتداء واغتصاب، إذ تضيع الحدود والتعريفات.

القصة الآن: اتهمتْ موظفة برلمانيا باغتصابها. استخدم البرلماني نفوذه فأغلق الملف القضائي. لجأت الضحية للصحافة وقادت حملة إعلامية ناجحة ترتَّب عنها فتح الملف من جديد، فوصف الفعل بأنه جريمة اغتصاب نتج عنها فض بكارة وحمل. طالبت الضحية بنسبة الطفل لوالده وبالحصول على النفقة. حكمت المحكمة على المتهم بسنة حبسا نافذا. لم يعتقل، وظهر على التلفزيون وهو في البرلمان يناقش، ولو لمرة واحدة في عمره، ليثبت للأعداء أن يد القضاء لم تطله. وقد استأنف الحكم. وبعد فحص الوقائع من جديد، قررت المحكمة أن جريمة الاغتصاب غير قائمة.

احتجت الضحية بشدة وفورا، أهانت القاضي فأمر بسجنها ثلاثة أيام. شكل الحكم صدمة للحركة النسوية المغربية التي لم تستيقظ بعد من فاجعة انتحار أمينة الفيلالي، القاصر التي تم تزويجها بمغتصبها.

وهكذا نددت الحركة بعدم عدالة الحكم، وبالفساد المستشري، وعبرت عن تضامنها اللامشروط مع الضحية. وصدرت بيانات أشبه ببيانات القمم العربية حول اغتصاب فلسطين.

وللحفاظ على الضغط، جرت حملات جمعوية وإعلامية تطالب بحصول الضحية على حقوقها، وصدرت تنديدات بتساهل وزير العدل مع الاغتصاب... فبما أن الوزير إسلامي، فلا بد من أنه ضد حقوق النساء.

ولما يئست الضحية من إحقاق الحق، سجلت مقابلة فيديو مع جريدة إلكترونية لتشرح للرأي العام مأساتها. وهكذا ظهر أن المغتصبة وُلدت في ١٩٧٦، وتعمل مرشدة دينية في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. اشترت قطعة أرض وقصدت البرلماني لحل مشكل يتصل بالأرض التي اشترتها. اغتصبت في ٢٠١٠ وصرحت بالواقعة بعد أشهر من وقوعها. وتعذر عليها تقديم شهادة طبية تثبت الضرر الجسماني. وقالت بفخر ان البرلماني اتصل بها هاتفيا أكثر من ٢٨٠ مرة، وأن الاغتصاب جرى في فيلا. في آخر تصريح لها قالت «في البداية استدرجني واغتصبني، وفي المرة الثانية وعدني بأنه سيتزوجني، وأنا صدقته». وقد اتضح حسابياً أن الحمل لم يحصل عند الاغتصاب الأول.

من جديد، عادت الصحافة للموضوع. قارن رشيد نيني بين حالة الموظفة وحالة نافيساتو ديالو التي اغتصبها رئيس البنك الدولي في حينه، دومينيك ستروس كان. كما تذكر آخرون أن جوليان أسانج صاحب موقع ويكيليكس اتهم بالاغتصاب، وبعد أن ألغيت مذكرة الاتهام في ٢٠١٠، جدد الاتهام الذي بدا للكثيرين سياسياً وانتقاميا. وقد صرحت ضحيته بأنها دعت أسانج لبيتها وضاجعها مرات عدة ثم اغتصبها. ومؤخرا اتهمت هيفاء خليجيا بمحاولة اغتصابها. أين؟ على يخته. واضح استخدام الجنس وسيلة لتصفية حسابات سياسية أو شخصية.

في قصتنا هذه تدافع الحركة النسوية عن امرأة وقعت لها مغامرتها وهي في سن الثالثة والثلاثين، ويفترض أنها مسؤولة عن أفعالها. لقد تلقت الموظفة وعدا كاذبا بالزواج. لن تكون الأخيرة. لو طبقت عقوبة الحبس على الكذب أين سيكون كل السياسيين؟

حملتها هدفها الحصول على زوج غني أو على تعويض. تسعى لنيل ما انتحرت بسببه الشابة أمينة الفلالي. تطالب النساء بالمساواة كحق، ولا يردن ما يترتب عنها: المسؤولية وتحمل تبعات الاختيارات. لذا تطالب الضحية بأن تعامل كقاصر في المحكمة. أما خارجها، بل على بابها، فتعتبر نفسها راشدة متحررة. وحين تتاح لها الفرصة تقتنص فوائد اللعب على حبلين: في صف انتظار أمام شباك بنكي، كان هناك ستة رجال ينتظرون لسحب النقود. جاءت شابة ووقفت في الصف. بعد دقائق استأذنت لتسحب نقودها قبل الآخرين. أشار لها كهْل بأن تتفضل، وتبادَل الآخرون النظرات ولم يعلقوا، لكن الواضح أن الشبان غير راضين. لم تطالب الشابة بالمساواة بل بالاستثناء. وقد حصلت على العطف والشفقة اللذين يليقان بها كمدللة أو كضعيفة. وهذه قطعاً ليست من صفات الأحرار.

(من الانترنت)

محمد بنعزيز

كاتب وسينمائي من المغرب

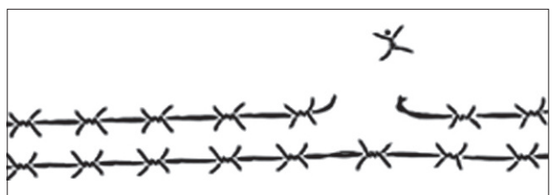

بلغ العراق الزبى

من اليسير نسبة حال الاضطراب في العراق إلى اختلال الوضع في سوريا. هذا يقول إن المحافظات «السنيّة» تتحرك في تظاهرات واعتصامات متواصلة منذ ما يقرب الآن من الشهرين، لاتصالها جغرافيا بسوريا، ولانعكاس كل تغيير في هذه الأخيرة ـ حتى قبل سقوط نظامها ـ على مفردات التوازن السياسي الذي نشأ بعد الاحتلال الأميركي للعراق والإطاحة بنظام صدام حسين، والذي جعل «السنّة» فيه يشعرون أنهم في مصاف الخاسرين. وذاك يقول إن عمليات المجموعات الانتحارية في العراق، والتي تطال بالدرجة الأولى المدن والأحياء ومناسبات التجمع «الشيعية»، قد عادت للازدهار بفضل انتشار جماعات مشابهة في سوريا، وقوتها، وعمل الساحتين وفق قوانين الأواني المستطرقة. هذه الروايات قد تعكس جانباً من الواقع الحدَثي، ولكنها تتجاهل عدة حقائق ليست أقل حضوراً على الأرض. أولها أن حجم القوى التي ترفض الانجرار إلى الاقتتال الطائفي في العراق كبير، وهي قوى قائمة في الأوساط السنية والشيعية والكردية على حد سواء، وقد تمكنت من الحد من الاندفاعة القاتلة. وخير دليل على ذلك الدعوة الصادرة من الانبار للتوجه إلى بغداد، ليس في غزوة رعناء كما يُخَيَّل، بل لصلاة جامعة مشتركة تتجه إلى مراقد الإمامين أبو حنيفة والكاظم. وكذلك بروز شخصيات دينية ومدنية، في كلا البيئتين، تعلن تكرارا رفضها لخارطة التوزيع الطائفية هذه، بل تتصدى لدعوات المطالبة بالإقليم في المحافظات الغربية، كما فعل الشيخ السعدي، ولدعوات الانفصال بحجة أنها الشكل الوحيد لإحباط الإرهاب، كما فعل السيد الصدر وزعماء عشائر في محافظات وسط وجنوب العراق. وهذا كله جميل. لكن المعطى الذي يرتفع فوق هذه الإحاطات، وتدابير إطفاء الحرائق أو احتوائها على الأقل، يخص العملية السياسية الأميركية نفسها، التي ما زال العراق يُحكَم وفق آلياتها. وهي ليست فحسب مأزومة بدليل الواقع، بل لم تعد قادرة على توفير الحد الأدنى من إدارة البلد الذي يغرق في الفساد والبؤس والعنف. ولم يبق منها إلا تكتيكات الاثارة والحرتقات التي يمارسها المالكي ويأمل أن تتيح له ولاية ثالثة ولو على أنقاض البلد.

نهلة الشهال

العربي السفير

ملف

عام ٢٠١٦ قد يكون تاريخ إفلاس «الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعيّة» في تونس بحسب تحذيرات كل من الحكومة و«الاتّحاد التّونسي العام للشغل». وبحسب تقرير «الصّندوق» نفسه، فإنّ أحد أبرز أسباب الإفلاس هو «تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي، وتخلّي الدّولة عن القطاعات ذات الإنتاجيّة لفائدة مؤسّسات القطاع الخاص».

مفاوضات الصومال وأرض الصومال

رهان على عامل الوقت

ينعش الحديث عن المؤتمر المزمع عقده في لندن في شهر أيار/مايو المقبل، التكهنات حول مستقبل البلاد. ويبدو أن هذا المؤتمر سيكون أكبر من سابقه وأكثر أهميّة. ويبرز في السياق إعلان الولايات المتحدة الأميركية اعترافها بـ«شرعية» الحكومة الفيدرالية الصومالية في «مقديشو»، وهو مسعى ديبلوماسي لترسيخ انتهاء الفترة الانتقالية التي عاشتها البلاد على مدى اثنتين وعشرين سنة مرّت.

ما شكل الخارطة السياسية الصومالية المقبلة؟ لا سيما ان مفاوضات تجري مع الدول الكبرى والشركات العالمية لتوقيع اتفاقيات اقتصادية، هي الأضخم في تاريخ الصومال.

الطرف الدولي يعلن نهاية المرحلة الانتقالية

الصومال كانت قد دخلت دوّامة الاقتتال الداخلي بالحرب المفتوحة بين المعارضة المسلّحة ونظام الجنرال محمد سياد بري منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، ما أدى إلى سقوط النظام وانهيار الدولة، والى استعار القتال الأهلي في جنوب البلاد، وإعلان جمهورية أرض الصومال في شمالها الغربي. وتشظت الدولة الصومالية الواحدة إلى عدد من الولايات التابعة لها إسمياً.

الدعم الدولي للحكومة الفدرالية في الصومال لم يمنع استمرار الطرف الصومالي الآخر، جمهورية «أرض الصومال»، في رفض سيادة تلك الحكومة الفيدرالية جملة وتفصيلاً. والجمهورية هي مالك أكبر قوة عسكرية نظامية في شبه الجزيرة الصومالية، وقد آثرت دائما العزلة عن المساعي الدولية المعلنة على مدى عقدين لتحقيق المصالحة الشاملة في مؤتمرات سلام عقدت غالبيتها (إن لم يكن كلها) خارج البلاد. لذا، كانت مشاركة «أرض الصومال» في مؤتمر لندن الذي عُقِد أواخر شهر شباط/فبراير الماضي، نجاحا ديبلوماسيا بريطانيا كبيرا، كسر التقليد السياسي المتّبع في الجمهورية المعلنة من طرف واحد، والتي كان خطابها الرسمي يؤكد «الرغبة في الحوار مع الحكومة الصومالية في مقديشو، لكن ليس قبل أن تنجح في توحيد الجنوب (الصومال الإيطالي سابقا والذي يشمل ولايتي أرض بونت وغلمدق)، والمناطق التي كانت تحت سيطرة حركة الشباب، وأن تمتلك حكومة مقديشو الفيدرالية القدرة على إلزام كل من يدور في فلكها من أقاليم وولايات بتنفيذ بنود ما يتمّ الاتفاق عليه». وهو ما لم يتحقق.

ومع ما يرافق المؤتمر المقبل في لندن من تساؤلات حول إمكان تحقيق الدفع باتجاه المفاوضات، بما يخدم التوجّه الدولي القائم اليوم، فإن تقدّم تلك المفاوضات مرهون بشكل مباشر بمقدار الضغط السياسي والاقتصادي الذي سيوجّهه المجتمع الدولي إلى طرفيها، في ظلّ غياب العوامل المحليّة التي كان واجبا توافرها لنجاحها. فالحكومة في مقديشو ما زالت من الضعف بحيث لا يمكنها بسط سيطرتها التامة على المناطق التابعة لها إسميا، مضافا إلى ذلك قدرة الولايات الفيدرالية على التدخل المباشر في قراراتها السيادية، كل ذلك في ظل عدم وجود إرادة سياسية لدى القيادات في جمهورية «أرض الصومال» للسير قدما نحو ما يفرضه المسعى الدولي الذي ظهر في مؤتمر لندن السابق (فبراير/ شباط من العام الماضي)، والذي أظهر عدم وجود أيّ نية لدى الدول الكبرى بالسماح بانفصال تامّ لأي من أجزاء البلاد المستقلّة منذ سنة ١٩٦٠.

مؤتمر للتوحيد أم لتكريس الانفصال؟

وعلى الرغم من أن العامل الدولي هو إذاً اللاعب الأكبر باتجاه الدفع نحو المفاوضات، فإن القيادة السياسية في «أرض الصومال» ما زالت الطرف المحدّد لمسار هذه المفاوضات محلياً. وبحسب ظاهر الاشياء، كالتصريحات الصحافية لمسؤولين رفيعي المستوى هناك، فإن الاتجاه ما زال بعيداً عن الوحدة. فالاعتراف باستقلال جمهورية أرض الصومال باعتبارها الوريث الشرعي لكامل إقليم (المحمية البريطانية السابقة)، هو المطلب «المقدّس» الذي يطرح، وهم يعلنون أن دخولهم في تلك المفاوضات إنما هو انصياع للتوجه الدولي القائل بأن الاعتراف بأرض الصومال، إن تمّ، فإنه سيصدر أولًا من مقديشو.

وفي المقابل فإن العمل بنظام المحاصصة (٤.٥) الذي يضمن بقوة الدستور تقسيم المقاعد البرلمانية والمناصب العليا بين أربعة تجمعات قبلية كبرى (دِر، دارود، رحنوين وهوية)، يكون لكل واحدة منها حصّة واحدة، ويبقى نصف حصّة للأقليات، هو ما تتقدم به «مقديشو» ليكون الأساس الدائم والمستمر للحكم في ظلّ الوحدة التي تُزمِع صونها.

وقد شهدت الشهور الأخيرة التي حددت نهاية الفترة الانتقالية، متغيرات كثيرة. فلقد تمت صياغة مسودّة الدستور، واختيار لجان وأعضاء البرلمان في مقديشو، في منأى عن قيادة «أرض الصومال». بل سبق ذلك إعلان عن قيام ولاية جديدة على أراضي محافظتي «صول» و«سناغ» وناحية «عَيْن»، تحت اسم «خاتمو». وهي تقع شرق «أرض الصومال»، المحمية البريطانية السابقة، ويفترض أنها تابعة لها بحسب دستورها. وعلاوة على أن الغموض لف استيفاء «خاتمو» الشروط اللازمة لتحصل على صفة «الولاية» وتصبح إحدى الوحدات السياسية التي تتكون منها الدولة الفيدرالية الناشئة، فقد تدخّلت ولاية «أرض بونت» المجاورة لـ«خاتمو» (والقريبة منها في تركيبها القبلي كذلك)، للضغط على الحكومة في «مقديشو» من أجل تعديل الوفد الحكومي المتوجّه للتفاوض مع وفد «هرجيسا» عاصمة «أرض الصومال». وقد أدى ذلك الى تعليق المحادثات، باعتبار أن ما جرى من تغييرات في وفد «مقديشو» مخالف لما تم الاتفاق عليه لجهة العدد، كما لجهة التركيبة التي رأت فيها «أرض الصومال» مساً بسيادتها، لتضمن الوفد عضوين متحدرين من الولاية الجديدة. ومن جهة أخرى، تتقدم «أرض الصومال» باعتراضاتها تلك برغم أن قيادتها لم تحقق تقدما حاسما يضمن وحدة الصف لدى جميع من تقول بأنها تمثّلهم، ويسمح بتفادي انشقاقات قد تقع ضمنها، خلال سعيها للانفصال النهائي والحصول على الاعتراف الدولي. لقد تعرض العمل التفاوضي لانتكاسة، وعاد الجمود سيّد الموقف، مع الانشغال في مقديشو بانتخاب البرلمان إلى الرئيس، وتشكيل الحكومة.

أخطار تواجه المفاوضات

أخطر ما يواجه المفاوضات ثلاث مسائل مهمة: أولاها، حالة الشحن الشديد الذي يعيشه أبناء المناطق المركزية من «أرض الصومال» باتجاه الانفصال النهائي والاستقلال التام عن كيان الوحدة، ومردّه الخطاب الشعبوي المبني على اعتبار أن الجميع من الطرف الآخر في المفاوضات قد شاركوا ـ بصورة أو بأخرى ـ في ما حدث لهذه البقعة من البلاد من تهميش، وإفقار، وانتهاكات، ومحاولات تصفية عرقية، ودمار هائل أصاب المدن في الشمال الغربي للبلاد إبّان نظام سياد بري. ويلقي الزخم الذي يحمله ذلك الخطاب بالكثير من الآثار السلبية على أي جهود نحو إيجاد أرضيّة مشتركة مع أطراف أخرى شرقي المحمية البريطانية السابقة، وهو يدفع تلك الاطراف إلى معارضة استقلال «أرض الصومال» التام بحسم شديد في المقابل، نتيجة لمخاوفها المشروعة من أن تصبح عرضة للاضطهاد.

ثانيتها، تأسيس النخب السياسية في «أرض الصومال» لشرعية حكمها ووجودها في القيادة على تلك النزعة الشعبوية شديدة العدوانية، واستثمارهم لها، بما يجعل من الخطورة بمكان التقدم في المفاوضات بأي اتجاه قد يخالف تمنيات تلك الكتلة البشرية الأكبر من السكان البالغ عددها ثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة، بحسب تقديرات سنة ٢٠٠٨، وهي في «أرض الصومال». وليس من المستبعد أن يتسبب أي تنازل عن استقلال الإقليم، باضطرابات مأساوية يمكنها أن تنتشر بكل اتجاه في منطقة القرن الإفريقي، نظرا لتشابك المكونات البشرية العابرة للحدود، كما قد تهدد المستقبل السياسي لرجالات الدولة المنخرطين في المفاوضات، بل قد تبلغ من الحدّة بحيث تهدد سلامتهم الشخصية تحت طائلة الاتهام بالخيانة. ويصبح مرجحا أن تضع حدا لاستمرار النظام الإداري والحكومي القائم، باتجاه تمردات مسلّحة أو حتّى انقلاب عسكري، سبق وشهد الإقليم مثيلا لها في السنة الأولى من الوحدة عام ١٩٦١. وهو ما قد يجعل من المنطقي سياسيا، محاولة حكومة حزب «كُلمِيه (Kulmiye) الحاكم في «هرجيسا»، كسب المزيدَ من الوقت حتى حلول الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في السنة المقبلة ٢٠١٤، بحيث يصبح بالإمكان إنشاء حكومة وحدة وطنية تستطيع تدارك حالة الاحتقان المرتقبة. فليس من الممكن بأي حال من الأحوال أن تزيل الطبقة السياسية الحاكمة هناك ما هو راسخ من التظلّم الذي يحمله قطاع كبير من أبناء تلك المنطقة تجاه السلطة في مقديشو، وما تمّت مراكمته من خطاب سياسي يدعو للقطيعة النهائية مع «حمر» (وهو الاسم الشائع لمقديشو)، ممنّيا أبناء المنطقة بالاعتراف الدولي بالاستقلال.

ثالثتها، الضعف الشديد الذي تعانيه الحكومة في مقديشو، والذي أصبح علنيا مع حديث أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركية، (التي تعتبر بلاده الداعم الأكبر من دون موازبة لحكومتها الفيدرالية) عن «ضعف ثقة القادة السياسيين بأنفسهم ومستقبل بلادهم». وليس ذلك إلّا نتيجة لحالة الهرولة السياسية المدفوعة دفعا بأجندات دولية، بحيث يصبح من المتعذّر ترتيب الوضع الداخلي للحكومة الفيدرالية التي تزداد مسؤولياتها بشكل مستمر مع الاتساع المطرد للمناطق التي يتم انتزاعها من «حركة الشباب المجاهدين»، في ظل ضعف الموارد، وضغوط الولايات المنضوية تحتها عليها، وقلة الخبرة في التعامل مع التوتر القبلي الذي كان بالأساس سبب هيمنة حركة الشباب على محافظات النهرين (جوبا وشبيلي) جنوب البلاد، إضافة إلى التناقضات الفجّة التي يخلقها التمسّك «العملي» بنظام المحاصصة القبلي، وما أنتجه من تكريس لتوازنات سياسية – قبلية، كان من الضروري البدء باستبدالها تدريجا بعمل سياسي.

ان كلاً من الكيانين (حكومة الصومال الفيدرالية و حكومة أرض الصومال) غير مؤهّل بالأصل ذاتياً لخوض غمار المفاوضات، بل هما ينساقان للضغط الدولي الجارف، الذي يرى أركانه أن في البلاد من الثروات ما أينع وحان قطافه. ويسعى الضغط الدولي لتنصيب طرف مخوّل بالتوقيع على الاتفاقيات بالنيابة عن سائر مناطق البلاد جملة، وهو الحكومة الفيدرالية شديدة الضعف في «مقديشو». ويضمن ذلك إشغال الساسة الصوماليين بالمعضلات التي لم يتسنّ حلها بشكل طبيعي، ومن دون وضع اعتبار لما يجب اتخاذه من تدابير، تجعل الانتقال لمرحلة ما بعد المفاوضات ـ أيا كانت نتيجتها ـ أكثر سلاسة، لتجنيب البلاد كلها تبعات صراعات قبلية مفتوحة وشديدة الضراوة يمكن ان تنفجر من جراء السياق الجديد غير المنضج ذاتياً، ويكون مسرحها هذه المرة الشمال وشمال شرق البلاد (أرض الصومال وخاتمو وأرض بونت) بما سيؤدي لا محالة لتبديد ما بذله الشعب الصومالي من جهد بكل انتماءاته وأقاليمه، لبناء هياكل إدارية حفظت استقرار المناطق الآمنة كـ«أرض الصومال» وولايات «أرض بونت» و«غلمدق» ـ مع التفاوت. فقد أثبتت تلك الجهود نجاحها بالفعل في الحد من الخسائر البشرية التي كان من الممكن أن تتصاعد بحدّة بعد أن تجاوزت على أي حال المليون إنسان، وبعد أن هيأت لإعادة الإعمار والنمو، في مسعى نحو التعافي مما مضى من مآسٍ.

محمود عبدي

كاتب من الصومال somalifuture.wordpress.com

فكرة

موضة العام: «وكالات إفتاء»

لا أنشط اليوم من سوق الفتاوى الدينية. يتزاحم «رجال الدين» ليكيل كلٌّ منهم من مكيال علومه، معارفه ودراسته. ينغمس قسم كبير منهم في تبرير ما يشتغلون به عبر الشاشات. كثيرون التقوا حول «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، ووجب عليهم ردع «ضالّي» مجتمعاتهم عن ممارسة الرذيلة. لهذا، وبهدف فكّ اعوجاج المجتمع، لا بدّ من الضرب بيد من حديد، فكانت طريقهم نحو الفتاوى.

انشطر «رجال الدين». حتى الآن، سمع العالم ما هبّ ودبّ. فوضى يصحّ عليها تسمية «عرمرميّة»، فلا أكثر فظاعة ممّا خرج ويخرج من فتاوى محلّلة ومشرّعة ومحرّمة. في اطلالة سريعة على جديد «علمائنا»، ولو أن إحصاءها مهمّة صعبة، يمكن الخروج بالأبرز:

– رجل دين سعودي يطلب تغطية وجه الطفلة في الثانية إذا كانت «مشتهاة».

– أستاذ جامعة الأزهر، محمود شعبان، يفتي بقتل معارضي الرئيس المصري محمد مرسي ويذكرهم بالاسم.

– تحريم تبادل التهاني مع الأقباط في أعيادهم أو تحيتهم وتناول الطعام معهم.

– تحريم اختلاء الأب بابنته، خوفاً من إمكانية إغوائه وتالياً تحرّشه بها.

– شيخ أردني يفتي بوجوب التوجّه إلى صناديق الاقتراع، كواجب شرعيّ. وشيخ أردني معارض يفتي بحُرمة الاقتراع، لأن الناخب لا يعرف المرشحين وقد ينتخب من «لن يعمل بحدود الله».

– فتوى بحرمة جلوس المرأة وحيدةً على شبكات الانترنت، بل برفقة محرم خوفاً من وقوعها في المعصية.

في الجهة الشيعية، تبدو الأمور أكثر ضبطاً وحكراً على المراجع الدينية المعترف بها. وهؤلاء لديهم كم هائل من الفتاوى التي تتناول كل شيء، كبيره وصغيره، حتى التفاصيل المدهشة. وعوضاً عن نشاط الإفتاء، يتسلى بعض مشايخ الشيعة بالسباب الطائفي للجماعة «العُمَرية»، متبارين في هذا بجدارة مع إخوانهم السنة وهجومهم على «الروافض». ولكن هذا باب آخر. تطول اللائحة، ويحتاج جمعها إلى جلسات مطوّلة أمام شاشات التلفاز وبين المساجد، وفي حسابات بعض المشايخ الذين باتوا يعتمدون على فايسبوك وتويتر لنشر «معارفهم». بل ثمة كميّة من الحسابات المزوّرة الناشطة في تركيب بعض الفتاوى التي تنتشر بسرعة قياسية بسبب غرابتها.

ومع دخول مصر مرحلة الفتاوى الداعية إلى القتل والاقتصاص من المعارضين، خرجت الأمور عن السيطرة. ولعل عشوائية ممارسات «رجال الدين» تنبع من قناعتهم بقدرتهم على التلاعب بمجتمعاتهم. معظم «منظري» التلفزيونات ومعلني الفتاوى «المريبة» يوحون بمعاناتهم من الهوس الجنسي. سوى ذلك، لا تبرير لرجل يخرج إلى العلن ليقول «متى ما كانت الطفلة في عمر السنتين مشتهاة...».

ربما تصحّ تسمية هذه الظاهرة «بالموضة». فلم يعد لفعل «الإفتاء» قيمة فعليّة. إصدار الفتاوى مهمة خطيرة تتطلب شروطاً علمية عليا ديناً. ثم، وفي التعريف الديني لكلمة فتوى، فهي الحُكم الإسلامي غير المُلزم. لكن حجّة مفتي آخر زمان جاهزة: هم يقومون بتفسير أحاديث نبويّة «واضحة». وتخرج فتاويهم مُلزمة، كونهم وكلاء الله وأنبياءه على الأرض.

هم الأفهم والأعلم والأكثر دراسةً، مهمتهم التوجيه نحو الصراط المستقيم. الشيخ محمود شعبان في فتواه لقتل المعارضين المصريين استند إلى الحديث الشريف «وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةَ يَدِهِ وَثَمَرَةَ قَلْبِهِ؛ فَلْيُطِعْهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُنَازِعُهُ؛ فَاضْرِبُوا عُنُقَ الْآخَرِ». ولكن من أخبر شعبان أن المعارضين بايعوا مرسي؟ ومن أسرّ له أن مرسي إمام؟ والأفدح أن شعبان في دفاعه عن فتواه قال مؤخراً أن على المعترضين عليها رفع دعوى على الرسول. أي أن الرجل يحل نفسه محل النبيّ، أو، وفي أحسن الأحوال، يرى أنه لسان حاله!

زينب ترحيني

نبض 8/7

"نبض" مسلسل مصور يجول على انتفاضات المنطقة العربية من ثماني حلقات.

...

استيقظ المدوّن المصري هشام من غيبوبته. ليجد عالماً عربياً مختلفاً. يزور تونس ويلتقي بمجموعة من الاصدقاء المدونين عبر "سكايب".

استعرض المدونون الوضع في بلدانهم خلال الثورات وبعدها. وأبرز المشكلات. كما الإنجازات. واكتشفوا تقدّم المعارف والخبرة المتبادلة والمشتركة بين المجتمعات العربية.

...

أبطال القصة

هشام من مصر
طاهر من تونس
أنس من سوريا
مريم من البحرين
نجلاء من اليمن
عبد الحفيظ من ليبيا

رسم: كمال الحكيم
سيناريو: سحر مندور

العربي السفير

قضية

حوالي ثلاثة مليارات دولار هي التكلفة المتوقعة لمشروع الجسر البري بين السعودية ومصر. مشروع عاد الحديث عن احتمال تنفيذه بعدما أعربت شركة «مجموعة بن لادن» السعودية أخيرًا عن استعدادها لتشييد الجسر بالتعاون مع شركة «المقاولون العرب» المصرية، في ظلّ ما يحكى عن معارضة إسرائيلية وأردنية لتنفيذ المشروع.

النخلة العراقية، قتيلة الحروب والإهمال

لم تسفر الحروب التي خاضها العراق منذ ١٩٨٠ ولغاية ٢٠٠٣ ـ اذا ما افترضنا أنه لم يخض حرباً بعد ٢٠٠٣ ـ عن حصد أرواح البشر فقط، بل ان العديد من عناصر الحياة العراقية تعرضت للإبادة جرّاء تلك الحروب. وسقطت مفردات كانت تشكل ركائز اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية يقف عليها سقف الوطن العراقي، بفعل نيران الأسلحة وبفعل السياسات العسكرية وسياسات داخلية أخرى، من دون أن يتهيأ لتلك الركائز المنهارة الظرف الملائم والاهتمام الجاد لإعادة إحيائها وزجّها في الحياة مرة أخرى. ولعل النخلة، أيقونة العراق وسيدة أشجاره، كانت أبرز ضحايا ما مر به هذا البلد على مدى الـ٣٢ عاماً الماضية. فقد بات الحديث العراقي عن زهوها وأمجادها كحديث العرب عن فراديسهم المفقودة وحضاراتهم المنقرضة، حديث تعتريه الشجون ويطفح فيه حنين عارم الى ماضٍ لا تلوح في أفق الحاضر علامات تحمل بشرى عن إمكانٍ استرجاعه.

خدعة بصرية!

السائر اليوم في المناطق العراقية التي يُزرع فيها النخيل ـ مناطق الوسط والجنوب ـ بإمكانه الحصول على مناظر من غابات نخيل كثيفة تتوزع بين أرياف تلك المناطق ومدنها، ولكن ليس على حد سواء بالطبع. فللأرياف الحصة الأكبر بطبيعة الحال، إلا ان ذلك لا ينفي وجود بساتين نخيل داخل المدن. فالعاصمة بغداد على سبيل المثال، تحتضن بساتين نخيل عدة، حتى في مركزها وليس على أطرافها فقط. ولعل بساتين نخيل قريتي «عرب جبور» و«البو عيثة» التابعتين لمنطقة «الدورة» من أشهر تلك البساتين، فضلاً عن أخرى صغيرة تتوزع في بعض المناطق المركزية في بغداد، ومنها «القادسية» و«العطيفية» و«الكرادة». وتستبشر عين الرائي بمناظر نخيل أكثر كثافة عند المرور بمناطق أطراف العاصمة والخروج منها نحو محافظات الوسط والجنوب، ولا سيما المحافظات القريبة من بغداد، كديالى وبابل وكربلاء والنجف، إذ تزخر الطرق الخارجية الرابطة بين تلك المحافظات بغابات نخيل كثيفة تقع على جوانبها لمسافات طويلة. ويمتد وجود النخيل من المحافظات المذكورة باتجاه الجنوب وإن بشكل غير متواصل، إلى حيث تقع المحافظة التي كانت في يوم ما موطن أجود أصناف النخيل في الكرة الأرضية كلها وليس في العراق فقط، أي محافظة البصرة. وتمتد بنسبة أقل مساحات من بساتين النخيل في المحافظات الغربية والشمالية. لكن وجود النخلة يكاد يكون معدوماً في إقليم كردستان، ولا سيما اربيل ودهوك، لعدم ملاءمة المناخ في تلك المحافظات لزراعة هذه الشجرة.

تلك المشاهدات التي تبعث على الاعتقاد بأن النخلة العراقية ما زالت في أحسن أحوالها، سرعان ما تتلاشى عندما تواجه لغة الأرقام الناطقة بلسان حال النخيل. وتختلف أحاديثها الواردة في البحوث والدراسات المعدّة لهذا الشأن، لكنها تتفق على محصلة نهائية بأن حال النخلة العراقية ليس على ما يرام، وأن عاملين أساسيين يقفان وراء التدهور الذي عانته وتعانيه: الحروب والإهمال.

الإحصائيات تنفخ الروح في الإحباط

تذكر إحصائيات تنسب لجهات غير رسمية غالباً، أن عدد أشجار النخيل في العراق في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كان يبلغ أكثر من ٣٠ مليون نخلة، لكن بفعل اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية العام ١٩٨٠، وما اعقب ذلك من تبعات بيئية وعسكرية واقتصادية، بدأ هذا العدد يتناقص بشكل سريع. ومع أن وزارة التخطيط أكدت أكثر من مرة أنها لم تجر إحصائية رسمية للنخيل في الوقت الحاضر، وأنها ستجري تلك الإحصائية بالتزامن مع إجراء التعداد العام للسكان الذي لم يُحدد موعد له حتى الآن، إلا ان بعض التقارير الصحافية تتحدث عن تراجع عدد أشجار النخيل في العراق في الوقت الحاضر إلى نحو ١٦ مليون نخلة. وتتحدث تقارير أخرى عن تراجع العدد الى نحو ١٣ مليون نخلة، وتقول غيرها انه تراجع الى نحو ١٠ ملايين نخلة، بينما تزعم تقارير صحافية أخرى أن عدد النخيل في العراق اليوم لا يتجاوز ٦ ملايين نخلة، بل انها لا تزيد على ٣ ملايين نخلة في الوقت الحاضر. أما وزارة الزراعة فتدحض جميع تلك الأرقام، إذ يؤكد مسؤول رفيع في الوزارة أن وزارته تمكنت وبـ«خطوات مدروسة» من رفع عدد أشجار النخيل من ٧ ملايين نخلة إلى ٢١ مليون نخلة!

www.iraker.dk

عدد أشجار النخيل في العراق، في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كان يبلغ أكثر من ٣٠ مليون نخلة، بينما كان عدد السكان لا يتجاوز ٧ ملايين إنسان في مطلع الستينيات ووصل الى ١١ مليونا في ١٩٧٥. أما اليوم فتتراوح الارقام بين ١٦ مليون نخلة وثلاثة ملايين، ولا أحد يعلم الحقيقة.

حلول تبارز الطواحين

ولم تتمكن الإجراءات الحكومية التي اتخذت منذ سنة ٢٠٠٥، وفي مقدمتها استحداث هيئة أطلق عليها تسمية «الهيئة العامة للنخيل» لتكون إحدى تشكيلات وزارة الزراعة، لم تتمكن إجراءات كهذه من تحويل مجرى القلق على وجود النخلة العراقية نحو ضفة الاطمئنان. فما زالت الجهات الرسمية تعلن بين آونة وأخرى عن مخاطر تواجه تلك الشجرة، ومن جملة ذلك ما أعلنه المجلس المحلي لناحية «مندلي» التابعة لمحافظة ديالى قبل نحو سنة عن فقدان الناحية ٨٠ في المئة من بساتين نخيلها خلال الاعوام الثلاثين الماضية، وبقاء ١٠٠٠ دونم فقط تحتضنها وما زال عدد النخيل فيها يعاني انحساراً مستمراً. كما أن الاجراءات الحكومية، والتي من بينها إنشاء ٣٠ محطة لبساتين الأمهات ومشاتل فسائل النخيل في مواقع مختلفة من المحافظات، تشغل مساحات متفرقة يبلغ مجموعها الكلي ٤٤٥٨ دونماً (الدونم في العراق يعادل ٢٥٠٠ متر مربع)، لم تفلح حتى الآن في خلق انطباع لدى العراقيين بأن نخلتهم ستعود الى سابق عهدها. وقد يكون لمعاناة المزارعين دور في تقليل ثقة الناس بخطوات الدولة وجهودها المعلن عنها لإعادة أمجاد النخيل، لأن تلك المعاناة تبدو عصية على الحلول في المدى القريب. ويأتي على رأسها موضوع شح المياه الذي حول مساحات زراعية شاسعة الى أراض قاحلة، إذ لا يُنتظر من دولة تستند قواها السياسية ـ المتنازعة دائماً ـ إلى قوى إقليمية أن تنجح في إعادة فتح الروافد والجداول الـ٤٥ التي أغلقها الجانب الإيراني، والتي كانت تغذي الأنهار والأهوار في العراق، أو حمل تركيا على إطلاق حصة العراق من المياه بغية إنقاذ أغلب الأراضي الزراعية من خطر الجفاف. كما لا يُنتظر من دولة لم تكلف نفسها لغاية الآن عناء رفع أنقاض المباني التي قصفت أو التي نهبت في حرب ٢٠٠٣ أن تعمل على إزالة آثار الحرب العراقية ـ الإيرانية والأضرار التي سببتها للزراعة وللنخيل خصوصاً.

هذا الواقع الشائك الذي أصاب العراقيين بدوار حياتي مزمن، لا يقوى اليوم على أن يقدم لهم سوى حلم أن يروا أسواقهم تغص من جديد بأصناف ثمرة النخيل (التمور) التي أنجبت أرضهم ٦٢٩ صنفاً منها، بينها الأصناف الأكثر جودة في العالم مثل «البرحي» و«البربن» و«التبرزل»، وأن يروا بلدهم مرة أخرى في صدارة البلدان المنتجة للتمور، بعد أن قيل ان إنتاجه شكل في أحد الأعوام ما نسبته ٨٠ في المئة من مجموع الإنتاج العالمي (بحسب منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة)، وبعد أن أكدت دراسات محليّة أن ١٠ في المئة من العراقيين يعتمدون على النخيل وثماره كمصدر لمعيشتهم، وبعد أن صار العراق يستورد فسائل نخيل من بلدان قد لا تعادل مساحاتها الكلية مساحات الاراضي التي كانت تحتضن نخيله في السابق.

أمجد صلاح

كاتب صحافي من العراق

الغائبان الحاضران في حوار المعارضة والسلطة في البحرين

انعقدت في ١٠ شباط/ فبراير أولى جلسات الحوار الوطني التي تولى التحضير لها وزير العدل البحريني. وتمثلت قوى المعارضة والموالاة بثمانية مندوبين لكل منهما، بالإضافة إلى ثمانية من أعضاء مجلس النواب الحالي. لكن دور السلطة نفسها في جلسات الحوار لم يتضح حتى الآن. فلقد تفاوتت التصريحات الرسمية بين أن الحكومة ستكون طرفاً فاعلاً فيه وبين انها ستحضر جلسات الحوار لمتابعة ما يدور بين المشاركين، وانتظار ما يتم التوافق عليه، لتحيله بدورها على مجلسي النواب والشورى لوضعه في صورة توصيات تُرفع إلى الملك، ليقرر إصدار الصالح منها بصورة قرارات ومراسيم ملكية. من جهتها أعلنت المعارضة عن رغبتها في أن تكون جلسات الحوار جلسات «مفاوضات»، بهدف الوصول إلى قرارات وصيغ دستورية لتحديد اسس تشكيل الحكومة والسلطتين التشريعية والقضائية. أما قوى الموالاة فطالبت بأن توقف المعارضة احتجاجاتها في الشارع، وأن تتخلى عن مطالبها «التأزيمية»، كي يركز المشاركون في الحوار الوطني على المطالب المعيشية للمواطنين، ومحاربة الفساد، وإعادة بناء اللحمة الوطنية، لمواجهة الضغوط الدولية التي تتعرض لها الحكومة البحرينية.

ما الجديد في هذه الجولة من الحوار؟

قبلت أغلب القوى السياسية البحرينية الدعوة الرسمية، رغم المسافة الكبيرة بين تصوراتها حول الغرض من الحوار، وجدول أعماله، وأساليب تنفيذ نتائجه. إلا إن قبول جمعيات المعارضة والموالاة بدخول جولة الحوار الجديدة لم يعد غير مشروط كما كان في السابق. وهذا لا يحول دون أن يطرأ ما يجعلها تجد نفسها مضطرة إلى الانسحاب من الجلسات تحت ضغط شارعها الذي تكررت لديه خيبات الأمل من قيام السلطة بتنفيذ تعهداتها. كما أن السلطة، ممثلة بوزير العدل، تجد نفسها في موقع أكثر حرجاً بسبب اصطدامها بالضغوط الخارجية عليها لاتخاذ مواقف أكثر مرونة تجاه مطالب المعارضة، في الوقت الذي تخشى فيه أن يؤدي أي تنازل مهما كان شكلياً إلى مفاقمة الخلاف بين أجنحة العائلة الحاكمة.

ورغم انعقاد أولى جلسات الحوار في موعدها، فلا يوجد ما يشير إلى إمكانية أن تتوصل هذه الدفعة من الجلسات إلى نتائج أفضل مما وصلت إليه سلسلة من الحوارات السابقة المعلنة وغير المعلنة والتي جرت منذ ٢٠٠٢، أي منذ قيام الملك باتخاذ عدد من القرارات الانفرادية التي اعتبرتها المعارضة نقضاً لـ«ميثاق العمل الوطني» الذي تم التوافق عليه كمخرج من أزمة سياسية وأمنية عانت البلاد منها طوال التسعينيات. سعى الملك منذ إقرار ميثاق العمل الوطني قبل عشر سنوات إلى التخلي عن الالتزامات التي يفرضها عليه ذلك الميثاق، والذي يهدف الى تأسيس شرعية الحكم على توافق شعبي حول بناء دولة دستورية توفر لجميع مواطنيها ،على اختلاف انتماءاتهم، أسباب الولاء لها. ولإنجاح مساعيه، اعتمد الملك على سلسلة من الإجراءات مكّنته من تفتيت قوى المعارضة التي قادت انتفاضة التسعينيات. فقام بتمويل حملات انتخابية لمرشحين ضد آخرين، وعين معارضين سابقين في مجلس الشورى أو في وظائف استشارية. وشملت تلك الإجراءات تركيزاً على تلميع صورة النظام في الخارج والداخل. ومن ضمن تلك الإجراءات، التنظيم الدوري لجلسات حوار تعددت أشكالها، ثنائية بين السلطة و«جمعية الوفاق»، كبرى تنظيمات المعارضة، أو متعددة الأطراف. آخر تلك الحوارات انعقد في تموز/ يوليو ٢٠١١ ودعي إليه أكثر من ٣٠٠ مشارك، بمن فيهم ممثلون عن شركات حكومية . يمكن البحث عن أسباب فشل كل واحدة من جلسات الحوار منذ ٢٠٠٢ وحتى الآن. إلا إن القاسم المشترك بينها جميعاً هو غياب طرفين أساسيين لا تمكن معالجة جذور الأزمة السياسية في البحرين بدونهما، أي العائلة الحاكمة وتنظيمات المعارضة غير الرسمية.

الغائبان الحاضران

الغائب/ الحاضر الأول هو العائلة الحاكمة، آل خليفة، التي لا «تتحاور» لأنها لا تقبل بمساواتها بأي طرف آخر. وترى العائلة الحاكمة إن أي تنازل عن هذا الموقف هو مساس بشرعيتها التي تعتبرها قائمة منذ أن دخل أحمد الفاتح على رأس تحالف قبلي إلى البحرين في ١٧٨٣. وتتكرر الإشارة إلى هذه الشرعية في كل فرصة سانحة، وكان آخرها خطاب الملك البحريني في ١٦ كانون الثاني الماضي لمناسبة العيد الوطني. لهذا لا تتفاوض العائلة الحاكمة إلا عن طريق مندوبين عنها من الوزراء أو الوجهاء على اختلاف صفاتهم. ففي ٢٠٠٤، فاوض باسمها وزير شيعي كان من قيادات المعارضة في التسعينيات، بينما تولى المهمة رئيس مجلس النواب في ٢٠١١.

أما الغائب الثاني فيتمثل في تنظيمات وشبكات صغيرة، أبرزها «تيار الوفاء الإسلامي» و«حركة حق» (شكّلتا في ما بعد مع «ائتلاف شباب ١٤ فبراير» و«حركة أحرار البحرين» ما يعرف بـ«التحالف من أجل الجمهورية»). نشأ تيار الوفاء الإسلامي وحركة حق احتجاجا على اعتراف جمعية الوفاق الإسلامية، بدعم من مرجعها الديني الشيخ عيسى قاسم، بدستور ٢٠٠٢، وكذلك احتجاجا على مشاركتها في الانتخابات البرلمانية في دورتي ٢٠٠٦ و٢٠١٠. اجتذب التنظيمان بخطابهما الثوري والمتدين تعاطفاً شعبيا في المناطق الشيعية. وتظهر أهمية هذه التنظيمات الصغيرة في قدرتها على تنظيم أول التجمعات الاحتجاجية التي نمت في محيط دوار اللؤلؤة. كما انعكس ثقلها السياسي في التجاذبات الحادة التي شهدها الدوار قبل دخول القوات السعودية إلى البحرين. فبينما كانت جمعيات المعارضة الرسمية، وفي مقدمها الوفاق، ترفع شعارات «إصلاح النظام»، كانت حق والوفاء، وتالياً التحالف من أجل الجمهورية، ترفع شعار «إسقاط النظام». لم تدعَ هذه التنظيمات «غير الرسمية» إلى جلسات الحوار في السابق. وهي لن تشارك الآن في الجلسات التي بدأت يوم الأحد في العاشر من شباط /فبراير. فجميع قياداتها الأساسية في المعتقل بعد أن حكمت المحاكم العسكرية عليهم بالسجن المؤبد. إلا ان أحداً في الداخل والخارج لا يمكن أن يتوقع أن يتوصل الحوار إلى حلول قابلة للتطبيق من دون انخراط القادة المعتقلين في العملية السياسية، أو على الأقل قبولهم بنتائج أية تسوية قادمة.

الطريق المسدود

لا تملك السلطة البحرينية مخرجاً من الأزمة الراهنة، ولا هي تقدم حلولاً تكفي لمنع تفاقمها. وفي الوقت نفسه لا تستطيع تنظيمات المعارضة الرسمية أن تعبر الخط الفاصل بين المطالبة بـ«إصلاح النظام» وبين العمل على إسقاطه. إلا ان الطرفين لا يستطيعان المراوحة في مكانهما بينما تزداد صعوبة الوضع الاقتصادي وعدم الاستقرار الأمني بسبب المواجهات اليومية بين المحتجين والبوليس. ولن يخفف من هذه الصعوبات أو يحول دون تفاقمها تكرار جلسات الحوار ما لم يكن الملك نفسه، بصفته رأس العائلة الحاكمة، هو الطرف الذي يفاوض قيادات المعارضة، بمن فيهم المسجونون، حول أقل الطرق كلفة لبناء مملكة دستورية كالتي وعد الناس بها حين صوتوا بالإجماع على ميثاق العمل الوطني في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٢.

عبد الهادي خلف

أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة لوند ـ السويد، وواحد من ٣١ شخصية بحرينية «أسقطت» السلطة في البحرين جنسيتهم بسبب نشاطهم السياسي والفكري المعارض

صور المعتقلين السياسيين في جزيرة سترة جنوب المنامة (دي بي آي)

يقول «البيزنس مان الاشتراكي»

الزاوية الحمراء
كتب رائل ن. و. رسم ماتيو

«الجميع اليوم يحاولون تشويه الاشتراكية. يقولون ان الاشتراكية تريد أن يكون الجميع فقراء. أنا أقول العكس. الاشتراكية تريد أن يكون الجميع أغنياء. هذا هو الكلام السليم. أنا آمنت بالاشتراكية منذ ١٥ سنة. كافحت من أجلها. قررت أن أجعل نفسي غنياً، غنيا جداً، ملياردير شابا، ملياردير شابا اشتراكيا. لماذا يهاجمونني؟ يقولون لأن هناك الكثيرين ممن لا يجدون لقمة عيشهم. طيب، تعال نفكر فيها هكذا. الاشتراكية تريد الناس أغنياء. وأنا أصبحت غنياً. إذاً أنا اشتراكي. صح؟ اتفقنا؟ ما ذنبي إذاً إن كان هناك الكثير من الفقراء ممن يأكلون من الزبالة؟! هم مجرد رأسماليين إذاً، هم رأسماليون منحطون. اللعنة على الرأسماليين!».

العربي السفير

متابعات

بين ١,٥ إلى ٢ في المئة من اليمنيين فاقدون للنظر، أما نسبة المعوقين بصرياً بينهم، فهي تصل إلى ٤ في المئة، ليكون اليمن بذلك صاحب النسبة الأعلى بين الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط في ما يتعلق بمرض فقدان النظر بحسب منظمة الصحة العالمية.

العولمة... اليوم

يتعامل السياسيون مع العولمة كأنها حتمية منزّلة، بل وكأنها دليل رقي وحضارة. العولمة ليست إرادة إلهية ولم تكن يوماً من الأيام حتمية. ونشوؤها بمفهومها الحديث لا يتعدى عمره الـ ٤٠ عاماً. والولايات المتحدة الأميركية هي التي صنعت العولمة الليبرالية وفرضتها على العالم من خلال ٣ محطات أساسية.

أولى محطات العولمة هي التخلي عام ١٩٧٢ عن اتفاقيات «بريتون وودز» (Bretton Woods) الموقعة عام ١٩٤٤ مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، وفصل الذهب عن الدولار، ما أدى إلى ربط كل عملات الكرة الأرضية بالدولار، بشكل مباشر أو غير مباشر. وهكذا حل الدولار محل الذهب كمعيار. أما السبب للقيام بذلك فهو حاجة الولايات المتحدة لتغطية عجز الميزانية الأميركية الناتج عن نفقات حرب فيتنام الهائلة. هكذا استطاع البنك المركزي الأميركي طبع كمية من النقود لتمويل هذا العجز، من دون الاهتمام بمقابلتها بكمية ما هو متوفر لديه من الذهب. ولم يقف ريغان عند هذا، إذ اضطر بعد ١٠ سنوات إلى تمويل «حرب النجوم» التي أسقطت الاتحاد السوفياتي، ففتحت أميركا وانكلترا حدودهما للرساميل الأجنبية، وخلقت نموذجاً مصرفيا جديداً قوامه مصارف كبيرة جداً لجهة حجم ميزانيتها وحجم انتشارها على الكرة الأرضية. وهي امتصت كل الادخار العالمي. أما المحطة الثالثة للعولمة فترافقت مع سقوط الاتحاد السوفياتي، إذ اعتمدت شلة من الاقتصاديين الأميركيين في أوائل التسعينيات «إنجيلا اقتصاديا» (أسمي «توافق واشنطن» Washington Consensus) أصبح بمثابة معيار معتمد من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة الخزينة الاميركية لكيفية انهاء الأزمات الاقتصادية في البلدان ذات المديونية العالية (وبالأخص وقتها بلدان أميركا اللاتينية). وهو مؤلف من «١٠ وصايا» أهمها: الخصخصة، وفتح الحدود للرساميل والبضائع، ورفع الدعم عن المواد، وتحرير الفوائد. راحت هذه الوصايا تطبق في كل الدول، حتى وصلت الليبرالية الاقتصادية إلى أقاصي المعمورة. فاكتشفت هذه، أكانت صناعية أم متخلفة، «مزايا» الخصخصة والانفتاح الاقتصادي. وتسارعت الحركة بعد عام ٢٠٠٠، وطالت دولاً كفرنسا، التي تطبق تقليدياً أنظمة رعائية متقدمة على المستوى الاجتماعي وحيث الدولة تدخلية الى حد بعيد، والصين الشيوعية، وتونس وسوريا ومصر والفيليبين وتايلندا الخ... إلا ان سرعة اللبرلة وحجمها كانا متفاوتين ، فكانت سريعة في تونس مثلاً وبطيئة في سوريا، والمقصود من ناحية فتح حدود البلاد على المصارف الأجنبية أو على الاستثمارات. والتبرير الرسمي لتطبيق هذه الوصايا كان ولا يزال جعل الدول أكثر عقلانية ومنافسة على الصعيد الدولي.

هذه العولمة الليبرالية أوصلت العالم إلى الوضع الحالي الذي نستطيع أن نلخصه بالنقاط الخمس التالية:

١ـ ازدياد العجز العام في كل الدول المتطورة، إذ يتراوح بين ٩٠ في المئة في فرنسا، وأكثر من ٢٠٠ في المئة في اليابان، مروراً بـ ١١٠ في المئة من الدخل القومي في الولايات المتحدة الأميركية. وترافق هذا العجز العام أكثر الأحيان مع عجز كبير في الميزان التجاري، يصل إلى ٦ أو ٧ في المئة من الدخل القومي في انكلترا وفرنسا وأميركا واسبانيا إلخ... أما المقرضون، فهم إلى حد كبير دول في طور النمو كالصين والبرازيل، أو دول في أزمة دائمة كاليابان، أو دول نفطية كبلدان الخليج. وهذا الوضع استثنائي تاريخياً إلى حد كبير. فهذه أول مرة يصل الدين إلى هذا الحجم من دون حرب عالمية، وأول مرة يستدين «الأغنياء» من «الفقراء»! أضف إلى كل ذلك أن هناك شبه استحالة عملية لرد الديون عند ما يتجاوز الدين العام الدخل القومي إلى هذا الحد الكبير. وهكذا يُفهم اننا مقبلون على وضع عالي صعب جداً.

أصبحت بعض المصارف أهم من دولها، إذ فاقت ميزانيتها ميزانية الدولة، كما في بلجيكا وسويسرا على سبيل المثال. لذلك، لم يكن غريباً أن تأتي قيادات جديدة في التسعينيات في البلدان النامية (وحتى غير النامية)، تستلم السلطة عبر أموالها: تايلندا، المكسيك، لبنان، أو تحصل على أموالها عبر السلطة: تونس، الأرجنتين الخ... فالنموذج الليبرالي الحديث خلق تواطؤاً جديداً بين حلقتي المال والسلطة.

٢ ـ «دولرة»العالم: يضاهي حجم الدولارات الموجودة خارج الولايات المتحدة حجمها في داخلها. وتشكل هذه الدولارات المخزون السادس لأغلب البنوك المركزية في العالم: الصين، المانيا، روسيا، الدول النفطية الخ... يترتب على ذلك أن السياسة المالية للبنك المركزي الأميركي ليست فقط سياسة داخلية، انما تطال أيضاً بشكل مباشر أكثر دول العالم.

٣ ـ أدت الخصخصة وانخفاض تدخل الحكومات إلى خلق ثروات فردية فاحشة، وذلك بسرعة مذهلة، في الكثير من دول أميركا اللاتينية، وروسيا والأقطار العربية. وفي موازاة ذلك، ازدادت سيطرة الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها على حساب الحكومات، حتى في الدول المتطورة. أصبحت بعض المصارف أهم من دولها، إذ فاقت ميزانيتها ميزانية الدولة، كما في بلجيكا وسويسرا على سبيل المثال. لذلك، لم يكن غريباً أن تأتي قيادات جديدة في التسعينيات في البلدان النامية (وحتى غير النامية)، تستلم السلطة عبر أموالها: تايلندا، المكسيك، لبنان، أو تحصل على أموالها عبر السلطة: تونس، الأرجنتين الخ... فالنموذج الليبرالي الحديث خلق تواطؤاً جديداً بين حلقتي المال والسلطة.

٤ ـ ٣٠ عاماً من الليبرالية والعولمة أدت إلى إيجاد تفاوت اقتصادي غير معهود داخل الدول، أكانت متطورة أو نامية. فعلى سبيل المثال، وصلت المعاشات إلى أدنى حد لها بالنسبة للأرباح وللدخل القومي في الولايات المتحدة، وفي تركيا وصل التفاوت المعيشي إلى أعلى حدّ له في تاريخ تركيا المعاصر، والأمثلة هنا عديدة وتطال حتى دولاً كفرنسا وايطاليا.

٥ـ انتقلت الدول المتطورة من دول صناعية إلى دول يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على القطاع المالي والقطاع الاستهلاكي، باستثناء ألمانيا وكذلك اليابان، بالرغم من ديون القطاع العام الكبيرة. أدى هذا التحول الاقتصادي إلى ازدياد وتيرة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وتعمقها، حتى انها وصلت إلى أزمة كل ٣ سنوات تقريباً، تطال الكرة الأرضية كلها وتهدد تقريباً في كل مرة بانهيار المنظومة الاقتصادية العالمية.

لقد وصلت الليبرالية الاقتصادية بشكلها الحالي إلى طريق مسدود. وهي لا تستطيع التمدد بعد ذلك في بعض البلدان النامية أو التي تعاني من أزمة (كاليونان وتركيا ومصر) إلا بصعوبة كبيرة. ولا بد للغرب من ان يتعامل مع المعطيات الجديدة، فيعمد في المستقبل القريب الى تغيير بعض سياساته الاقتصادية والاستراتيجية. وخطاب أوباما في يوم تنصيبه بعد انتخابه للمرة الثانية أكبر برهان على ذلك. وتتمحور تلك السياسة الجديدة حول:

ـ تخفيض الدين العام، وتخفيض قروض المصارف، ما سيؤدي إلى نمو منخفض لفترة طويلة من الزمن، خاصة أن ذلك يترافق مع شيخوخة ديموغرافية في الدول الغربية، وفي روسيا والصين أيضاً.

ـ سلطات أكثر تدخلاً في الغرب وأقل ليبرالية: تأميم مصارف في انكلترا، تدخل الدولة في قطاع السيارات والمصارف في الولايات المتحدة على حساب اتفاقات التجارة العالمية الخ... وفي موازاة ذلك يجري الدفع، عبر صندوق النقد الدولي، إلى ليبرالية اقتصادية أكثر في البلدان النامية.

ـ إعادة تصنيع البلدان الغربية، حتى ان إدارة أوباما تريد ان تضاعف الصادرات خلال السنوات المقبلة، وفرنسا أسست بنكاً صناعياً حكومياً، ضاربة عرض الحائط بكل أيديولوجية الخصخصة.

ـ سياسة جديدة في الطاقة تعتمد فيها الولايات المتحدة أكثر فأكثر على الغاز على حساب النفط، للتخفيف من اعتمادها على بترول الشرق الأوسط.

ـ انخفاض ميزانيات الدفاع، وقد بدأت فعلاً تنخفض في انكلترا وفرنسا، وبدأت إدارة أوباما مفاوضة الكونغرس على تخفيض النفقات العسكرية.

يعني كل ذلك أن العالم أمام منعطف جديد، وان الليبرالية كما عهدناها تتحول وتتغير، مع تحول استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية مرة أخرى. ونستطيع استشفاف بعض ملامح هذا التغير من الجملة التي قالها اوباما: «ان الولايات المتحدة تخرج من ١٠ سنين من الحروب، وقد آن الأوان لأن نهتم بإعادة اعمارها»... ونسي أن يضيف ان ذلك لا يمكن إتمامه إلا باقناع العالم ان بلاده تستطيع رد الديون، وإقناع الكونغرس بضرورة تخفيض ميزانية الدفاع... وفعلا تجنب الدخول في حروب جديدة.

شبل السبع

أستاذ الاقتصاد في جامعة السوربون ـ باريس

حلم ..

حسام سالم / غزّة

arabi.assafir.com

يستقبل الموقع مساهماتكم وتعليقاتكم واقتراحاتكم.
ـ عزيز تبسي: عين على السفينة.. وعين على الأمواج العاتيات
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

قرية «غرب سهيل»، قرب مدينة أسوان جنوب مصر، ويعيش فيها أيضا سكان نوبيون. مجموعة أطفال. هم من اختار شكل الصور وإطارها، وكان الهامش دائما من نصيب سمر

تصوير محمد بدارنة ـ خاص «السفير العربي»

مدونات

لاجئون سوريون في بواخر الشحن

«أشارت جريدة «لاماريا» الالكترونيّة الاسبانيّة منذ يومين إلى وصول لاجئ سوريّ إلى ميناء فالنثيا مختبئاً في سفينة شحن قادمة من ميناء تركي. حظي الرجل السوريّ ذو الـ٤٣ عاماً بدعم هيئة مساعدة اللاجئين في إقليم فالنثيا، والتي ضغطت على السلطات للسماح له بالترجّل من الباخرة وممارسة حقّه بطلب اللجوء. بعد أيام قليلة سيعرف إن كان بإمكانه بدء إجراءات معاملة طلب اللجوء السياسي، أو بالمقابل إن كان سيبقى في اسبانيا كمهاجر «غير شرعي»... قبل أسبوعين، حسب نفس الجريدة، وصلت مجموعة من خمسة لاجئين سوريين على متن باخرة شحن قادمة من الجزائر، لكن السلطات الأمنيّة في الميناء أجبرتهم على مواصلة سفرهم على متن نفس السفينة التي وصلوا بها دون إخطار هيئات الهجرة. وهذا، حسب إدانات المنظمات الراعية لشؤون المهاجرين، هو الإجراء المتّبع: الإجبار على البقاء في السفينة حتى الوصول إلى ميناء «متعاون» قانونياً أو يسهل التسلل منه إلى داخل البلد، وهذه رحلة قد تتحوّل إلى حلقة مفرغة... وفي حالاتٍ أخرى يتم التخلّص من المتسللين بين البضائع بتركهم في زورق في عرض البحر فور اكتشافهم، على اعتبار أن الكثير من بوليصات التأمين على البواخر وحمولاتها تُلغى في حال اكتُشف وجود أشخاص غير مصرّح لهم على متن الباخرة.

من مدونة «أمواج اسبانيّة في فرات الشام»
http://www.syriangavroche.com/2013/01/blog-post.html

آفات بشرية

«اتصل أحدهم ليحدثني عن واحد من أسباب أزمة المواصلات التي أرقت المواطنين في شمال ولاية الجزيرة السودانية. كمثال قال إن سعة الحافلة ٢٩ راكباً، وثمن التذكرة من الكاملين إلى الخرطوم سبعة جنيهات، ما يعني أن ركاب الحافلة يدفعون ٢٠٣ جنيهات لموظف النقابة.

في الميناء البري يُخصم من المبلغ سبعون جنيهاً ليسلّم السائق ١٣٣ فقط. أكثر من ثلث المبلغ يُقتطع لصالح الغرفة والضرائب. وهذه الـ ١٣٣ جنيهاً يتوجّب على صاحب الحافلة أن يعطي منها الكمساري عشرة جنيهات والسائق عشرين جنيهاً تقريباً. أمّا الوقود فحصّتها ٤٠ جنيهاً.

وما تبقى إذا ما سلم من «المخالفة» المرورية، ووضعت كلمة مخالفة بين قوسين لأن عدم وجود الماء البارد في الحافلة تعتبره شرطة المرور السريع مخالفة غرامتها ٥٠ جنيهاً، كما أن وجود دراجة المعوّق على ظهر الحافلة مخالفة غرامتها ٥٠ جنيها يدفعها المعوّق. ونعود لصاحب الحافلة، لنسأل كم تبقى له؟

الجواب هو ٥٣ جنيهاً، منها استهلاك الإطارات والزيوت والصيانة، وكم بقي لمعاشه؟ يُنهي محدثي كلامه ويقول «لذا أوقفت الحافلة»! لهذا عدتُ إلى تحقيق قامت به روضة الحلاوي في مطلع هذا الشهر، تحديداً يوم ٩ يناير. يتحدث عن أخطر ملف في قطاع النقل بولاية الخرطوم...»

من مدونة «استفهامات» السودانية
http://istifhamat.blogspot.com/2013/02/blog-post_4838.html

نعم أنا كافرة...

«لن أدّعي أنّني من رفاق شكري بلعيد المقّربين ولا أنّني من رفاق حزبه أو غيرها من أصناف الرفاقية. فأنا كشابة تونسية عرفته من خلال أخبار نضالاته التي كانت تبلغني في أروقة الجامعة وفي الساحة الحمراء. لم تتسنّ لي الفرصة لملاقاته أو رؤيته شخصيا، الاّ بعد أن أقدم البوعزيزي على إحراق جسده واشتعلت نار الغضب في تونس. حينها رأيت شهيد تونس شكري بلعيد، تحديداً يوم ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠، وكان معتلياً لكرسيّ أمام دار المحامي وقصر العدالة. ألهب حماسة الجميع بخطاب ثوري صادق طالب فيه بن علي بالرحيل... ثمّ كانت لقاءات عابرة خلال بعض المظاهرات أو الندوات...

لم تتجاوز علاقتنا تبادل التحية أو بضع كلمات نتبادلها على عجل، لأنّ عشّاق الظلام لم يكتفوا بسلبنا ثورتنا انّما سلبونا حياتنا ووقتنا. آخر لقاء كان في مظاهرة ضدّ العنف، تبادلنا أطراف حديث، وهو كان حاضرا بابتسامته المطمئنة. يومها كنت أحاول تصوير مجموعة من الفيديوهات المساندة لمجموعة «زواولة» الفنية وهو كان من القلائل الذين لم يتعبوني للإدلاء بتصريح.

مازحني عندما لاحظ قلقي مما آلت إليه أوضاع البلاد، وأعطاني شحنة من الأمل. قبل هذا كنت قد تلقيّت منه نفس الشحنة عندما أعلن عن ميلاد الجبهة الشعبية. نعم ومن منّا له القدرة أن ينسى عبارة: «ارفع رأسك فأنت في حضرة الجبهة الشعبية» .

من مدونة «بنيّة تونسية»
http://atunisiangirl.blogspot.com/2013/02/blog-post.html